بارضه، والعامل بالورشة التي يعمل بها، والطالب بالمعهد الذي يدرس فيه، والطبيب بالعيادة التي عالج فيها المواطنين، الى آخره.

(ج) مساعدة المواطنين على التكيف ومقاومة الضغوط والمشاكل الناتجة عن الاحتلال.

(د) التأكيد على اهمية القرية العربية والحياة الريفية كمصدر جذب لاماكن العمل والتأكيد على بناء العائلات في مواجهة حياة المدن وتوفر فرص العمل فيها.

٣ ـ التنمية الاقتصادية الشاملة ومتطلبات رأس المال

١/٣ ـ تخطيط القوة العاملة: ان الزيادة المتوقعة في القوة العاملة في المناطق المحتلة، في الفترة الواقعة بين ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠، تقدر بحوالى ٦٠ الف نسمة على اقل تقدير، اي بمعدل ١٢ الف نسمة في السنة، وهذا يوازي اقل معدل للزيادة في عدد السكان ويبلغ حوالى ٢٪ اضف اليه الزيادة المعتدلة المتوقعة في نسبة المشاركين في النشاطات الاقتصادية من الاعمار العاملة من السكان.

ان تكلفة الاستثمار الكلية التي تؤدي الى ايجاد فرصة عمل واحدة في المناطق المحتلة تقدر بحوالى ١٦٠٠٠ دولار على اقل تقدير.

وعليه، فان مصدر الاستثمارات المطلوبة لتأمين عمالة (توظيف) منتجة للزيادة المتوقعة في عدد القوة العاملة خلال السنوات الخمس [المقبلة] (بدون ان نأخذ بالحسبان عملية اعادة توظيف العمال العرب في المشاريع الاقتصادية العربية الذين فقدوا وظائفهم في اسرائيل او في الدول العربية المجاورة) تقدر بحوالى ٩٦٠ مليون دولار، كحد ادنى للخمس سنوات [المقبلة]، أي ما يقارب المائتي مليون دولار سنوياً.

قصور الفجوة التي تفصل بين مصادر الاستثمارات. وهنالك اسلوب آخر لتقدير الاستثمارات الخارجية المطلوبة لتقديم المساعدة للمناطق المحتلة ويمكن اجراء تحليل ووضع تصور عن القصور في المصادر بين المدخرات المحلية المتوقعة والاستثمارات الكلية او بين العائدات بالعملات الاجنبية المتوقعة واحتياجات الاستيراد.

فقد بلغ قصور هذه المصادر في العام ١٩٨٤، والتي كانت تعتبر سنة كساد حوالى ٩٣٥ مليون دولار رغم تمويل هذا العجز، على النحو التالي:

اجور المواطنين العرب العاملين في اسرائيل	٢٢٤ مليون دولار
عائدات المواطنين العاملين في الدول العربية	٢٤٧ مليون دولار
قروض ومنح اجنبية	٤٦٤ مليون دولار
المجموع الكلي	٩٣٥ مليون دولار

ونخلص الى نتيجة مفادها الحاجة الى توفر مساعدات اجنبية بحوالى ٤٥٠ مليون دولار وعائدات من الخارج بحوالى ٢٥٠ مليون دولار لابقاء الامور والاوضاع الراهنة المرضية نسبياً؛ ويجب التذكير بانه في العام ١٩٨٤ كانت هنالك مساعدة رسمية من بعض الدول العربية للتنمية تقدر بحوالى ٤٠ مليون دولار ما تزال تدفع من قبل هذه الدول، الا انه على ضوء الكساد الاقتصادي الذي تشهده المنطقة فان هذا المبلغ لن يتوفر، ولنفس الاسباب فان تحويلات العاملين في هذه الدول يتوقع ان تنخفض بصورة حادة وملموسة وربما تصل الى ٥٠٪ من مستواها في العام ١٩٨٤.

وبناء على ذلك، فان هنالك حاجة لتوفير حوالى ٦٥ مليون دولار لمجرد تعويض النقص المتوقع في هذه المصادر.

ولاحداث تأثير ملموس [في] تطوير وتنمية المناطق المحتلة، فان دراسة للمصادر المختلفة، نستعرضها فيما يلي، تشير الى الحاجة الى حوالى ٤٦٢ مليون دينار اردني تقدم على صورة مساعدات خارجية اجنبية في غضون السنوات الخمس [المقبلة].

تطوير المصادر البشرية

بما ان المصادر المادية المتوفرة في المناطق المحتلة ضئيلة جداً، فان من الضروري ان تعتمد عملية